

إطلاق برنامج استراتيجي مشترك بين أكاديمية "أبوظبي العالمي" ومعهد الإمارات المالي و"نافس" لبناء مهارات الامتثال المالي لدى الكوادر الإماراتية

- تدريب وتوظيف مواطنين إماراتيين على مدى عامين لتعزيز قدرات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع الخاص.
- دعم مباشر للاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح 2024-2027 وخطة العمل الوطنية من خلال تعزيز أطر الامتثال.
- ترسيخ مكانة دولة الإمارات كوجهة عالمية موثوقة وداعمة للأعمال.

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 4 مارس 2026: أعلنت أكاديمية أبوظبي العالمي ومجلس تنافسية الكوادر الإماراتية ومعهد الإمارات المالي عن إطلاق برنامج "مسار الامتثال المالي" وذلك بهدف بناء كوادر وطنية متخصصة في مجالات الامتثال المالي، وتوفير مسارات توظيف مباشرة في القطاع الخاص ضمن قطاعات ذات أولوية وطنية.

ويأتي إطلاق البرنامج انسجاماً مع رؤية "نافس" الرامية إلى تمكين الكفاءات الإماراتية من شغل وظائف نوعية ومستدامة في القطاع الخاص، عبر تصميم مسارات تدريبية مرتبطة باحتياجات سوق العمل الفعلية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويسهم في بناء قدرات وطنية متخصصة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على مستوى دولة الإمارات.

ويُنفذ البرنامج في إطار تعاون استراتيجي بين أكاديمية أبوظبي العالمي ومعهد الإمارات المالي، وتم إطلاقه بدعم من الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، واللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدولة، بما يضمن موازنة مخرجاته مع متطلبات الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح للأعوام 2024-2027، وخطة العمل الوطنية المرتبطة بها.

ويسهم برنامج "مسار الامتثال المالي" في تطوير القدرات الوطنية وبناء مهارات متخصصة تعزز جاهزية القطاع الخاص في مجالي مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما يدعم ترسيخ أطر امتثال قوية ومستدامة لدى المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة. كما يوفر البرنامج مسارات توظيف مباشرة وفرص عمل نوعية ذات قيمة مضافة للمواطنين الإماراتيين، بما يرسخ استدامة الكفاءات الوطنية في هذا المجال الحيوي.

أكاديمية أبوظبي العالمي تلتزم بتمكين الكفاءات الوطنية بمهارات مستقبلية، من خلال تقديم تعليم رفيع المستوى يستند إلى احتياجات القطاعات الحيوية ويتماشى مع التوجهات الوطنية. ويؤكد هذا البرنامج قناعتنا بأن بناء القدرات المستدامة يتحقق عندما تتكامل منظومة التعليم مع السياسات العامة ومتطلبات السوق.

وبهذه المناسبة، قال **سعادة غنام بطي المزروعى**، أمين عام مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية: "يجسد هذا البرنامج تحولاً نوعياً في منهجية إعداد الكفاءات الوطنية، بالانتقال من التدريب النظري التقليدي إلى بناء مسارات مهنية مستدامة في قطاعات حيوية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأولويات الوطنية. ومن خلال "نافس"، نعمل على تصميم مسارات واضحة تُحکم الصلة بين التخصصات الدقيقة والطلب المؤكد في سوق العمل، بما يمكن الكفاءات الإماراتية من تولي أدوار محورية وطويلة الأمد في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال خلال العامين القادمين".

وأضاف سعادته: "لم تعد مواجهة غسل الأموال وظيفة فنية محصورة في نطاق تقني، بل أصبحت ركيزة من ركائز الأمن الاقتصادي، ومؤشراً على التزام الدولة بأعلى معايير النزاهة والشفافية في النظام المالي العالمي. إن الاستثمار في الكفاءات

الإماراتية وإعدادها لتكون خط الدفاع الأول عن سلامة منظومتنا المالية هو استثمار في قوة اقتصادنا واستدامة سمعته الدولية وترسيخ مكانته كشريك مسؤول وموثوق عالمياً.

بدوره، قال **سعادة حامد سيف الزعابي، الأمين العام ونائب رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح:** "يركز برنامج مسار الامتثال المالي على بناء قاعدة وطنية قوية من المتخصصين القادرين على قيادة جهود مكافحة الجرائم المالية في القطاع الخاص. وقد جاء تصميم البرنامج نتيجة شراكة فاعلة وبناءة، حيث ساهمت اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر دراسة رصدت احتياجات السوق وأولوياته. وبالتعاون مع أكاديمية أبوظبي العالمي ومعهد الإمارات المالي، وتعزيزاً لمبادرات الأمانة العامة البحثية والتدريبية، نعمل على ترجمة السياسات الوطنية إلى مسارات مهنية متخصصة للمواطنين الإماراتيين لدعم الأمن الاقتصادي للدولة".

من جانبه، قال **سعادة حمد صباح المزروعي، رئيس مجلس إدارة أكاديمية أبوظبي العالمي:** "يعكس هذا البرنامج التزاماً وطنياً مشتركاً بترجمة أولويات دولة الإمارات في مجال مكافحة غسل الأموال إلى قدرات مستدامة في القطاع الخاص. ومن خلال التعاون الوثيق مع معهد الإمارات المالي و"نافس"، نوفر مساراً مهنيًا واضحاً يمكن الكفاءات الإماراتية من تولي مناصب محورية تلبي متطلبات المستقبل، بما يعزز مرونة القطاعين المالي وغير المالي ويرسخ مكانتهما على الصعيد العالمي".

وأكد **مروان المهيري، مدير عام معهد الإمارات المالي،** أهمية بناء القدرات الوطنية في مجال الامتثال المالي، قائلاً: "يعكس البرنامج الدور الاستراتيجي لمعهد الإمارات المالي في تطوير الخبرات الإماراتية في الوظائف المرتبطة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني. ومن خلال التعاون الوثيق مع أكاديمية أبوظبي العالمي وبدعم من "نافس"، نقدم برنامجاً تدريبياً متخصصاً ومتوافقاً مع المعايير الدولية، ويلبي احتياجات القطاع الخاص. وتمثل هذه المبادرة استثماراً عملياً في الكفاءات الوطنية، وتسهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز مالي موثوق ومنظم وفق أفضل المعايير".

ويستمر البرنامج لمدة ثمانية أسابيع، حيث يجمع بين التأهيل الفني المتخصص في مجالي مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والجاهزية العملية للانخراط الفوري في بيئة العمل. ويخضع المشاركون لتدريب في أساسيات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، يتبعه برنامج متكامل لتطوير المهارات السلوكية والمهنية. وعند استكمال البرنامج بنجاح، يحصل المشاركون على ثلاث شهادات معترف بها دولياً، وهي: شهادة أساسيات مكافحة غسل الأموال، وشهادة "الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال" المعترف بها عالمياً، إضافة إلى شهادة إتمام البرنامج صادرة عن أكاديمية أبوظبي العالمي ويتم اعتمادها عبر مشروع تطبيقي ختامي يخضع لتقييم خبراء القطاع.

وبعد استكمال البرنامج بنجاح، يتم توظيف المشاركين مباشرة في قطاعات الخدمات المصرفية، والتأمين، وشركات الصرافة، وخدمات المدفوعات الإلكترونية والاستثمار، وشركات الوساطة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، والتمويل متناهي الصغر، والعقارات، والتجزئة، وخدمات التدقيق والاستشارات، بما يرسخ مكانة البرنامج كمسار توظيف مباشر، وليس برنامجاً أكاديمياً نظرياً.

وتدعم هذه المبادرة الاستراتيجية الوطنية في دولة الإمارات لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح للأعوام 2024-2027، كما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية الأحد عشر الواردة في خطة العمل الوطنية، بما يشمل تقييم المخاطر، والرقابة القائمة على المخاطر، والتعاون الدولي، والملكية المستفيدة، والاستخبارات المالية، واسترداد الأصول، والعقوبات المالية المستهدفة، والأطر التنظيمية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، والبيانات والإحصاءات، والسمعة الدولية. ومن خلال هذا التعاون، تسهم أكاديمية أبوظبي العالمي ومعهد الإمارات المالي في بناء منظومة امتثال مرنة تستجيب لاحتياجات السوق، وتتوافق مع المعايير الدولية.

وبالنسبة لأكاديمية أبوظبي العالمي، تجسد هذه المبادرة التزامها بترجمة الاستراتيجيات الوطنية إلى قدرات عملية ملموسة، وتحويل الطموحات إلى فرص مستدامة تعزز جاهزية الكفاءات الوطنية لسوق العمل. كما تعكس دورها المحوري كجسر يربط بين صانعي السياسات وقطاعات الصناعة ومنظومة تطوير المواهب، من خلال تقديم تعليم عالمي المستوى يرتبط باحتياجات السوق ويستجيب بشكل مباشر للأولويات الوطنية. ويبرهن البرنامج على قناعة الأكاديمية بأن بناء القدرات يتحقق بأعلى درجات الفاعلية عندما تتكامل منظومات التعليم والسياسات واحتياجات السوق ضمن إطار واحد متناغم.

ويُمكن للمواطنين الإماراتيين الحاصلين على درجة البكالوريوس في تخصصات المالية، أو القانون، أو المحاسبة، أو التخصصات ذات الصلة، التقدم للالتحاق بالبرنامج عبر منصة "نافس". ويُفتح باب التسجيل للدفعة الأولى اعتباراً من 17 فبراير 2026 ويستمر لمدة أسبوعين. لمزيد من المعلومات والتسجيل، يرجى زيارة: [\[Nafis | Talent program certificates\]](#).

-انتهى-

نبذة عن أكاديمية أبوظبي العالمي

تعد أكاديمية أبوظبي العالمي ذراع المعرفة للمركز المالي الدولي لأبوظبي- ابوظبي العالمي. وتم إنشاء أبوظبي العالمي لترسيخ مكانة أبوظبي كمركز مالي رائد، ولتطوير اقتصاد إمارة أبوظبي، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات المالية والمساهمة في تقدم قطاع الخدمات المالية عالمياً.

وأسست أكاديمية أبوظبي العالمي لتصبح واحدة من الأكاديميات الرائدة في المنطقة في المجال المصرفي والمالي والخدمات العامة. وتمتاشياً مع رؤية قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الهادفة إلى بناء قطاع اقتصادي قوي ومرن، نحرص على تزويد الكيانات العاملة في أبوظبي العالمي (ADGM) وكافة مكونات المجتمع ببرامج تعليمية وتدريبية عالمية المستوى.

وقدمت أكاديمية أبوظبي العالمي العديد من البرامج التدريبية للقطاعين المالي والرقمي، حيث أبرمت شراكات مع كبار خبراء القطاع والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة لتصميم وتوفير البرامج، وإنتاج البحوث الأساسية التطبيقية ذات الصلة بالقطاع المالي والتي تستجيب للتوجهات المستقبلية.

للتواصل من قبل المؤسسات الإعلامية:

البريد الإلكتروني: media@adgm.com

نبذة عن مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية:

تأسس مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية، بموجب المرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2021. ويتولى المجلس مسؤولية تنفيذ البرنامج الحكومي لدعم استيعاب المواطنين في القطاع الخاص "نافس"، ويعمل على صياغة وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأمد، لتأهيل وتطوير رأس المال البشري الوطني، وتوفير برامج تدريبية وتوجيهية مبتكرة، تعزز تنافسية المواطنين في سوق العمل.

تنبثق رؤية المجلس من بناء كوادر قادرة على قيادة اقتصاد إماراتي مزدهر، وتتمحور رسالته حول تمكينهم وتأهيلهم، من خلال منظومة متكاملة، قائمة على الشراكات، والابتكار، والنزاهة. يركز المجلس على التوظيف المستدام، وزيادة جاذبية القطاع الخاص، وتعزيز بيئة عمل مرنة، تستشرف المستقبل، وتواكب التحولات الاقتصادية العالمية. للمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الإلكتروني: etcc.gov.ae.

نبذة عن برنامج نافس:

برنامج "نافس" هو مبادرة حكومية اتحادية، أطلقت في سبتمبر 2021 ضمن "مشاريع الخمسين"، ليكون أداة تحوّل وطني في مسار التنمية البشرية بدولة الإمارات. يهدف البرنامج إلى تعزيز الكفاءة التنافسية للكوادر الإماراتية، وتمكينها من الاندماج الفاعل في القطاع الخاص. يركّز "نافس" على بناء شراكات مستدامة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتعزيز جاذبية القطاع الخاص، وتقديم الدعم المالي والتدريب والإرشاد المهني، ما يضمن إعداد رأس مال بشري إماراتي منتج ومستدام.

يستهدف "نافس" المواطنين والمواطنات الباحثين عن عمل، والعاملين في القطاع الخاص، والمناطق الحرة، والقطاعات المالية، والتأمينية. ويضمّ مجموعة من المبادرات الهادفة إلى دعم الكوادر الوطنية، مثل دعم الرواتب، وبرنامج اشتراك، وعلّوة الأبناء، وبرامج خبرة، وكفاءات، وتطوير كوادر القطاع الصحي، إلى جانب الإرشاد المهني، والتدريب أثناء العمل، وغيرها من برامج التمكين والتأهيل. للمزيد من المعلومات، زوروا منصة نافس: nafis.gov.ae.